

الديمقراطية التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر: مع الإشارة لدور المجتمع المدني

Participatory democracy and the prospects for the promotion of local development in Algeria: with reference to the role of civil society.

يمينة حناش *

جامعة صالح بوبنيدر-قسنطينة 3

Amina.hanna84@yahoo.com

تاريخ إرسال المقال: 2021/11/04 تاريخ قبول المقال: 2022/07/23 تاريخ نشر المقال: 2022/09/15

الملخص:

لقد زاد الطلب والاهتمام بالديمقراطية التشاركية مع التحولات التي تعرفها المجتمعات على جميع المستويات، حيث أصبح يفرض انخراط كل المكونات الفاعلة في المجتمع والقيام بعمل تشاركي وتكاملي بين جميع الفاعلين، فلا تنمية بدون ديمقراطية تشاركية، تجعل الفعل التنموي فعلا تشاركيا بامتياز. في الجزائر، ازداد الاهتمام بالديمقراطية التشاركية لفائدة فاعلين جدد خصوصا الفاعل الجمعي الذي أصبح معولا عليه من أجل المساهمة في التنمية، خصوصا التنمية المحلية، من كون المجتمع المدني يؤكد أهميته من خلال حضوره الكمي على المستوى الوطني، إضافة إلى ملاسته انشغالات المواطنين، فضلا عن انتشاره الجغرافي على أنحاء الوطن.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، المقاربة التشاركية، التنمية المحلية، المجتمع المدني، الجماعات المحلية.

Abstract:

There is an increase on the demand and interest in participatory democracy with the transformations which the communities encounter at all levels, it necessitates the involvement of all the active components of society which have to ensure a cooperative and complementary work between each other, because there will be no development without a cooperative democracy, and this latter makes this development shared effectively. In Algeria, the interest on participatory democracy has greatly increased for the sake of new active participants, especially the group act which becomes very important in the local development. And the civil society confirms its relevance due to its concrete realization in the local communities. In addition, it reflects the citizens issues, and it has largely spread all over the nation.

Keywords: participatory democracy; participatory approach; local development; civil society; local communities.

المقدمة:

بالنظر إلى ما آلت إليه الطرق التقليدية في تدبير الشأن المحلي وفي صياغة القرارات والسياسات العمومية، وبالنظر لكونها كانت تعتمد بشكل كبير على مركزة القرارات وعدم فتح المجال للمشاركة التي يساهم من خلالها المواطنون المعنيون بمضمون ومحتوى هذه السياسات، وبالنظر لقصور المقاربات التقليدية التي كانت تركز على التسيير اليومي والقصير الأمد ولا تعتمد على التسيير الاستراتيجي والتشاركي، ظهرت أصوات تنادي بنشر ثقافة الديمقراطية وضرورة الانخراط الإيجابي في المشاركة، والتشارك والتفاعل بين المواطنين والحكومات، كل ذلك في إطار الديمقراطية التشاركية.

إن الديمقراطية التشاركية هي نتاج تداخل عدد من الديمقراطيات، أو المفاهيم الديمقراطية السائدة، فهي تستهدف الإنسان ورفع مستواه بالقدر الذي يمكنه من الانتفاع العادل بالخيرات والموارد بشكل عقلاني بين مختلف الجهات، وعلى مستوى مختلف الجهات، وهذا ما تعنيه التنمية المحلية باعتبارها مجموعة منسجمة تهدف إلى تكامل اقتصادي وإداري وتنموي من أجل النهوض بمؤهلاتها، وتسخير إمكانياتها البشرية والمادية في إطار منسجم. فالديمقراطية التشاركية تحاول إعطاء انطلاقة ديناميكية متميزة تراعي إمكانيات الجماعات المحلية، وتعمل على تنسيق تدخلات مختلف الفاعلين وعلى رأسهم المجتمع المدني، قصد تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في إطار اللامركزية الإدارية. إن البحث في موضوع مشاركة المجتمع المدني ودوره في تحقيق التنمية المحلية وفق مقاربة تشاركية، يفرض تقديم رؤية شاملة ومتكاملة للموضوع. ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية: أي دور للمجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية في إطار الديمقراطية التشاركية في الجزائر؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية تم وضع الفرضيات التالية:

- تحقيق التنمية المحلية يتم بتضافر جميع الفاعلين وعلى رأسهم المجتمع المدني.
- تساهم الديمقراطية التشاركية بتفعيل وتنسيق تدخلات الجميع بهدف تحقيق تنمية محلية.
- الإخلال بمعادلة المقاربة التشاركية يؤدي إلى التركيز على طرف دون آخر، ومنه عدم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المجتمع المحلي.

كما يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يلاءم تقرير الحقائق وسرد المعلومات حول الموضوع، في حين يهدف إلى تسليط الضوء على أهمية إشراك المجتمع المدني في تحقيق التنمية المحلية من خلال الديمقراطية التشاركية في الجزائر.

المبحث الأول: إطار مفاهيمى: التنمية المحلية، الديمقراطية التشاركية، والمجتمع المدنى.

عندما يتعلق الأمر بمحاولات الربط بين مفاهيم أو ديناميكيات جديدة أو معقدة، على غرار كل من التنمية المحلية والديمقراطية التشاركية والمجتمع المدنى، يكون من الضرورى المرور بدراسة دلالاتها ومضامينها المفاهيمية، حتى تكون أكثر تأسيسا وأقرب إلى الاستيعاب.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

ظهر مفهوم التنمية المحلية فى بحر الستينات على أثر النقاشات التى تعالت حول تهيئة وإعداد المجال المحلى أو التراب، وذلك من أجل تجاوز الاختلالات بين الجهات. بالموازاة مع تطور اختصاصات الهيئات اللامركزية ومجالات تدخلها، توسع مفهوم هذا المصطلح وتتنوع مدلولاته المادية والعملية، مما أدى إلى تطور مفاهيم ومضامين التنمية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص، وتطورت معها الأسس القانونية والعملية ولتحقيق التنمية المحلية بمختلف معالمها وأهدافها.

أولاً: تعريف التنمية المحلية

ينظر للتنمية المحلية، من خلال ما جاء به تقرير التنمية البشرية لسنة 2003، والذي عرفها على أنها انجاز عمليات كمية أو نوعية هادفة إلى تحسين مستديم للظروف المعيشية لسكان مقيمين فى مجال محدد على الأصعدة المؤسسية أو الجغرافية أو الثقافية.

كما يشير للتنمية المحلية بكونها عملية التغيير التى تتم فى إطار سياسة عامة محلية، تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية، وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، والاستفادة من الدعم المادى والمعنوي الحكومى وصولاً إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج الوحدات فى الدولة¹.

وحسب النصوص القانونية فإن التنمية المحلية فى الجزائر تتمثل فى مختلف الاختصاصات التى أسندت للجماعات المحلية بمختلف أجهزها، سواء تعلق الأمر بالمخططات البلدية للتنمية (PCD)، أو فى المخططات الخاصة بمصالح الدولة غير الممركزة (PSD)، حيث تشرف على متابعة إنجازها المديرىات الولائية والتى تشكل مع بعضها مجلس الولاية.

ليس للتنمية المحلية تعريف دقيق، مما يجعل هذا المفهوم مفتوحاً ومتجدداً، يفسح المجال للعديد من التفسيرات والتجارب. وبتحليل الخطوط العريضة لهذا المصطلح، يمكن القول بأنه تغيير عن شكل تنموي لتراب مناسب، يساهم فيه كل المتدخلين المحليين عموميين وخواص، اقتصاديين واجتماعيين،

الديمقراطية التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر: مع الإشارة لدور المجتمع المدني

منتجين ومجتمع مدني بغرض خلق ديناميكية على المدى البعيد، في احترام تام للقيم التي تجعل من الإنسان محورا لكل نسق². كما أنها عملية تعبير تتم بشكل قاعدي من الأسفل، تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الفاعلين المحليين في سبيل الوصول إلى الرفع من مستويات العيش والاندماج والشاركة والفعالية.

ثانيا: خصائص التنمية المحلية:

تتسم التنمية المحلية بعدة خصائص أبرزها³:

- أنها عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي عملية تفاعل حركي ديناميكي مستمر ومتجدد، بين أعضاء وأبنية الجسد الاجتماعي بغية إشباع الحاجات والمطالب المتجددة للجماعة السياسية، ومن أجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعة.
- أنها عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن، فهي ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إرادية مخططة.
- كون عملية التنمية المحلية عملية إرادية وواعية تتطلب إرادة جماعية شعبية من قبل المجتمع المدني ككل المحلي والوطني.
- إن التنمية بصفة عامة عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة، التي تقوم على فكرة التكامل والشمول من خلال الاعتماد المتبادل بين جميع أوجه النشاط والتكامل في التنمية.

ثالثا: أهداف التنمية المحلية:

تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن إجمالها في ما يلي⁴:

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تركزها في العاصمة أو في مراكز الجدل السكاني.
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من النزوح الريفي إلى المناطق الحضرية.
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي تساهم في تخطيطها وانجازها.
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.

الديمقراطية التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر: مع الإشارة لدور المجتمع المدني

- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.
- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحديثة.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة، مما يسهم في تطوير تلك المناطق، وبالتالي إتاحة مزيدا من فرص العمل.
- تعزيز روح العمل الجماعي وربط جهود المواطنين مع جهود الحكومة لتحقيق التنمية بجميع جوانبها.

المطلب الثاني: مفهوم الديمقراطية التشاركية

تمثل الديمقراطية التشاركية أهم نتائج التفكير والممارسة الديمقراطية الحديثة والمعاصرة التي تتغني بها مراكز البحث، وغاية ما تطمح إلى تطبيقه وممارسته التنظيمات والشعوب، فهي مجموعة من المؤسسات أو الآليات المكمل للديمقراطية التمثيلية أو الكلاسيكية، والتي جاءت بهدف تصحيح أخطاء ونقائص هذه الديمقراطية، وإيجاد الحلول لمختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وهذا من خلال الإشراف الفعلي ومشاركة مختلف الفاعلين والمتدخلين بشكل دائم ومستمر.

أولاً: تعريف الديمقراطية التشاركية

إن ظهور الديمقراطية التشاركية هو حديث العهد في حقل القانون الدستوري وعلم السياسة، فقد ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين، باعتباره مجموعة من المؤسسات أو الآليات المكمل للديمقراطية التمثيلية الكلاسيكية.

تعرف الباحثة حنة أرندت Hannah Arendt الديمقراطية التشاركية بأنها "فضاء عام يسمح فيه للمواطنين بتبادل الأفكار والآراء بإرادة حرة تحقيقاً للصالح الجماعي العام، حيث يجب أن تنتهي العملية الديمقراطية إلى سعادة المجتمع لا إلى سعادة فردانية مصلحة ضيقة تحكمها المصالح المادية المحضة والفائدة الاقتصادية البحتة، التي تجعل العملية السياسية خاضعة لسيادة الاقتصاديين ورجال الأعمال وأصحاب النفوذ والسيطرة الأوليغارشية، حيث أن تحقيق هؤلاء لا يمكن أن يؤدي إلى سعادة المجتمع والمواطنين"⁵.

في حين ترى الباحثة بوجوس فينيا Diana Burgos-Vigna، أن الديمقراطية التشاركية مرادفة لمفهوم الحكم الذاتي من خلال تركيزها على الجانب المحلي للعملية السياسية، فهي ترى أن

الديمقراطية التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر: مع الإشارة لدور المجتمع المدني

مفهوم الديمقراطية التشاركية يشير إلى نشاط معين يرتبط بمجالين أساسيين، الأول سياسي ويبرز من خلال اهتمام المواطنين بالمجال السياسي، والفضاء الثانى هو المجال الاقتصادى من خلال التفكير الجماعى لكيفية تنفيذ لتحقيق أفضل تنمية اقتصادية محتملة لإقليم معين⁶.

كما يذهب باتريك نورنمبارغ Patrick Norynberg، بأن اعتماد الديمقراطية التشاركية يعد خيارا سياسيا أخلاقيا، على اعتبار أنه يعيد أولويات المجتمع بما يلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين ويضمن التوزيع العادل للثروة، كما أنه يجعل هذا المجتمع يحترم التوازن الطبيعى ويشجع المشاركة النشطة خدمة للمصلحة العامة بغرض إحلال قيم التعاون والتكامل⁷.

ثانيا: أسباب ظهور الديمقراطية التشاركية

إن مفهوم الديمقراطية التشاركية مفهوم جديد مقارنة بالمفاهيم الأخرى كالديمقراطية النيابية أو التمثيلية، حيث جاءت نتيجة الانتقادات المتكررة والمتزايدة للنظام النيابى الذى لم يعد يوفر مكانة لائقة للمواطنين فى الحياة السياسية، سواء من الناحية المحلية أو النيابية، حيث أصبحت محورا رئيسيا فى الخطابات السياسية لمعظم القادة لإصلاح أنظمة الحكم، فهي تقوم على فكرة الكثير من المجتمع والقليل من الدولة، التي تفرض تسييرا عموميا يقوم على التفاوض بين مؤسسات الدولة وتنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص إضافة إلى المواطن.

إن الحديث عن الديمقراطية التشاركية يفرض الحديث عن سياق تشكل المفهوم، الذي يطرح نفسه كمخرج لأزمة تسمى أحيانا بأزمة الدولة وبأزمة الديمقراطية أو الديمقراطية التمثيلية، وبأزمة السياسة وغيرها. ومن الأسباب التي أدت إلى بروز مفهوم الديمقراطية التشاركية هو معالجة وضعية وحالة اتفق على تسميتها بالأزمة. فحالة العجز الديمقراطي المزمّن على مستوى مؤسسات الدولة والفاعل السياسي، حيث أشار التقرير الدولي للتنمية البشرية لعام 2002 إلى أن 55% من دول العالم يمكن اعتبارها دول ديمقراطية حقا، حسب المؤشرات المستعملة لقياس الديمقراطية، كما أن 106 دولة لا تزال تقيد فيها الحريات المدنية والسياسية، إضافة إلى استمرار ما سمي بأزمة الدولة الحديثة المتدخلة، بداية من سبعينيات القرن الماضي.

في حين يرجع البعض أصل الأزمة إلى منشأ وطبيعة الديمقراطية التمثيلية في أصلها ذات المنشأ اليوناني، فيشكك في قدرتها على حل إشكالية مشاركة المواطنين في الشأن العام. فإذا كان أفلاطون قد شكك حينها في الديمقراطية التمثيلية التي تشكل مجالا لتحكم الأغلبية، فوضع شكوكه حول الكفاءة السياسية للشعب في رفع تلك الحالة من التحكم، فإن ما يزيد من تعميق هذه الشكوك هو أن القيم الحديثة التي بنيت عليها الدولة المعاصرة، كقيم الحرية واحترام الحقوق الفردية والمجال الخاص،

الديمقراطية التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر: مع الإشارة لدور المجتمع المدني

وقيم المواطنة والسيادة، تعتبر مجهولة لدى اليونان. وبالتالي، فإن الديمقراطية التمثيلية نشأت في معزل عن جوهر قيم الحياة المعاصرة، مما يفرض التوجه نحو الديمقراطية التشاركية التي تشكل مثلاً معاصراً⁸.

في نفس السياق، يذهب عالم الاجتماع أنطوني جيندر، أن الديمقراطية التشاركية من مشاكل والحل عنده هو ديمقراطية الحوار، حيث يقول: "ليست ديمقراطية الحوار امتداد للديمقراطية الليبرالية ولا تكملة لها ولكنها خلال التطبيق تخلق صيغاً للتبادل الاجتماعي"، ديمقراطية الحوار تشجع على ديمقراطية الديمقراطية داخل نظام القيم الديمقراطية⁹. كما تناول هذه الفكرة في كتابه "الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية"، حيث أشار إلى ما انتهى إليه الوضع الحالي في ظل المجتمعات المعاصرة من استبعاد، والذي أصبح على درجة فائقة من الوضوح، حيث اتخذ شكلين: الأول هو استبعاد أولئك القابعين في قاع المجتمع والمعزولين عن التيار الرئيسي للفرص التي يتيحها المجتمع، فهم لا يجيدون قنوات تستوعبهم، وبالتالي لا يستطيعون التعبير عن مطالبهم و احتياجاتهم. أما الثاني فهو الاستبعاد الإرادي، الذي يعطي انسحاب الجماعات الثرية من النظام العام كالتعليم والصحة، والعيش بمعزل عن المجتمع¹⁰.

من هذا المنطلق، طرحت الديمقراطية التشاركية كحل لأزمة الديمقراطية التمثيلية من خلال ما جاءت به من مبادئ وقواعد جديدة للتدبير المحلي تميزها عن باقي النماذج الأخرى، باعتبارها ذات حمولة فلسفية تتمحور حول مسألة النقاش العام المفتوح داخل الفضاء المحلي بين كافة مكونات المجتمع، لخلق نوع من التلاحم والانسجام والتضامن الاجتماعي، وتقليص الهوة بين المواطنين ومؤسساتهم الرسمية، وتهذيب الصراعات بين الفئات ذات المصالح المتباينة عن طريق التوافق بين جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المحلي.

المطلب الثالث: مفهوم المجتمع المدني

لطالما مثل مفهوم المجتمع المدني موضع بحث من قبل مجموعة من الفلاسفة الذين حاولوا كل من جانبه إعطاء تعريف له كـ هيغل وماركس وقرامشي، إلا أنها تلتقي كلها بتحديد علاقته مع الدولة. في حين نجد أن المجتمع المدني حالياً يدخل ضمن قاموس العبارات الإيجابية كالحرية والديمقراطية والتعددية.

أولاً: تعريف الديمقراطية التشاركية

إن التعاريف المقدمة ترى في المجتمع المدني على أنه نتاج رؤية الأفراد أحراراً، أي أنه الحيز الذي يتصرف فيه البشر كأفراد جزئيين لا كأعضاء مباشرين في العائلة أو منعكسين في

الدولة، كما أنه حيزا عاما لا يقتصر على الدولة ولا على العائلة، ولا يتوقف على فصل السلطات وتوازنها داخل الدولة ولا هو دولة قائمة على التعاقد، بل أن المجتمع المدني يتميز من الدولة بكونه مجتمعا ومؤسسة تقوم على التعاقد، أي أنه ليس مجتمعا طبيعيا كما أنه ليس دولة¹¹.

كما عرف مركز دراسات الوحدة العربية لسنة 1992، المجتمع المدني على أساس أنه: "مجموع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل فى ميادينها المختلفة فى استقلال عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة فى صنع القرار، ومنها أغراض نقابية، كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية، كما فى الاتحادات الكتاب والمتقنين والجمعيات الثقافية، التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفق اتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أغراض للإسهام فى العمل الاجتماعى لتحقيق التنمية"¹².

ثانيا: خصائص المجتمع المدني

تتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتأولة للظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها صموئيل هانتغتون، والمحددة فى أربعة خصائص واجبة التوفر فى المجتمع المدني، وهى:

- القدرة على التكيف فى مقابل الجمود: ويقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل فيها، إذن فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضائل أهميتها وربما إلى القضاء عليها، وثمة عدة مؤشرات فرعية متمثلة فى:

✓ التكيف الزمنى: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.

✓ التكيف الجيلى: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء فى قيادتها.

✓ التكيف الوظيفى: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات فى أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

- الاستقلال فى مقابل الخضوع والتبعية: أي أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتمشى مع رؤية وأهداف المسيطر¹³.

- التعقد فى مقابل الضعف التنظيمى: يقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من ناحية أخرى.

- التجانس فى مقابل الانقسام: ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة التى تؤثر بطبيعة الحال على ممارستها لنشاطاتها، فكما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارساتها وتحل بطرق سلمية، كلما ازداد تطور المؤسسة، إذ يعتبر هذا المقياس دليل على صحة المؤسسة، وكما كانت الصراعات تقوم على أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة، كلما دل ذلك على تخلف المؤسسة.

المبحث الثانى: كيفية الانتقال إلى المقاربة التشاركية للتنمية المحلية فى الجزائر

إن المقاربة الحديثة فى تدبير الشأن المحلى أضحت تفرض عدة متدخلين فى العملية التنموية، والتى تستلزم خلق فضاء عمومى مفتوح للعديد من الفاعلين المحليين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال ديمقراطية تشاركية محلية.

المطلب الأول: أهمية المقاربة التشاركية للتنمية المحلية

هناك سؤال جوهري طرحه بيار ميلار: "كيف يمكن لتشكيل الفوائد المختلفة أن يؤدي إلى تنفيذ سياسات جيدة وكفاءة وذات الصلة بأهداف المواطنين والمحافظة على أموالهم؟".

وللإجابة عن هذا السؤال، يقول المدير العام السابق للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم السيد المنجي بوسنيّة: "الديمقراطية والتنمية قيمتان كونيّان مشكلتان لمقاربة الديمقراطية التشاركية التى يمكن أن نصلح على تسميتها بـ: "ديمقراطية الموجة الثالثة"، التى تؤسس لخروج شرعي عن التمثيل الديمقراطي الكلاسيكي نحو ديمقراطية شبه مباشرة، تسمح بمشاركة المواطنين فى الحياة السياسية والاقتصادية وزيادة الإصغاء السلطوي للمواطنين والاستماع لحاجاتهم ونداءاتهم وانتظاراتهم"¹⁴.

أي أن الطريق الأنسب للاقترب من المواطن، ومن أهدافه بغية تحسينها والحرص على تلبيةها لا يتحقق إلا بالمشاركة والإشراك فى العملية التنموية برمتها، والديمقراطية التشاركية أنجع وسيلة للوصول إلى الهدف المنشود.

تعتبر الديمقراطية التشاركية حقلاً للتكوين والتكون والتدريب والتدرب، فالعمل بمناهجها يعطي للفرد فرصة لتعليم الآخرين، وفي نفس الوقت للتعلم مع الآخرين، الشيء الذي يلزمه مهارات عالية لاستيعاب هذه الفلسفة التعليمية، كما تعد هذه المقاربة استشرافية وتنبؤية وتساؤلية، حيث تبحث فى مستقبل الفضاءات تنموياً وثقافياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً.

إن العمل التنموي يحاول أن يركز على حاجتين ملحتين، أولهما توفير كل المتطلبات المادية للمواطن، وثانيهما الرفع من القدرات والمهارات الذاتية للمواطن. فالتركيز على انجاز المشاريع التنموية وفق حكمة تشاركية يشكل الأداة الرئيسية لإحداث مناخ مناسب للتفاوض بين أطراف العملية

الديمقراطية التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر: مع الإشارة لدور المجتمع المدني

التنمية، كي تصبح العملية في آخر المطاف مجرد مهارة لتسطير جدول أعمال مشترك بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطن¹⁵.

تتأسس الديمقراطية التشاركية على المقاربة التشاركية، فالمبدأ المركزي فيها هو تقاسم المعرفة وسلطة اتخاذ القرار، وهذا يعني أن نجاح التنمية رهين بتوفير المناخ الديمقراطي والدور الفعال للمنظمات المحلية. فمفهوم التنمية المحلية يرتبط ارتباطا وثيقا بحضور المواطنين الفاعلين، سواء من خلال قوتهم الاقتراحية أو من خلال تنمية مهاراتهم في تنظيمات تسهل عليهم المشاركة في تدبير الشأن المحلي، فضلا عن حضورهم في خلق مشاريع تنهض بالتنمية محليا.

وعلى هذا الأساس، فالديمقراطية التشاركية شرط أساس لتحقيق التنمية المحلية والارتقاء بمستوى السكان اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا... فالتنمية ليست حكرا على الدولة، بل أنها عمل تشاركي بين الفاعلين.

يمكن إجمال المقاربة التشاركية كإحدى الآليات التصورية للديمقراطية التشاركية المحلية في عبارة "العمل مع" بدل "العمل من أجل" بمعنى مقاربة في طبيعة أفقية يمكن تطبيقها في أي برنامج أو مشروع تنموي اقتصادي واجتماعي أو معرفي، حيث تهدف إلى تحسين شروط حياة الساكنة المحلية، وذلك عن طريق الدعوة إلى فك الارتباط عن الدولة كوصية عن البرامج التنموية، تجاوزا للهوة الحاصلة بين الاحتياجات المحلية والمخططات التنموية، كما تهدف إلى مساعدة المواطنين لمحاربة كافة أشكال الفقر والتمهيش وجعل وسائل وآليات التنمية المحلية بيد السكان، وبذلك تضمن المقاربة التشاركية الرفع من مستوى "التنمية الذاتية" للمواطن وللأجيال القادمة.

تتجلى أهمية المقاربة التشاركية في التنمية المحلية في كونها¹⁶:

- تمكن من تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان وما ينبغي الاهتمام به من مشاريع.
- تمكن الخبراء من رصد مدى أهمية المشاريع المقترحة وفعاليتها وإمكانية إنجازها من عدمه.

- تمكن من خفض تكاليف العمليات والمشاريع التنموية.

- الضمان الوحيد لإدماج المواطنين بشكل مباشر في التنمية المحلية المستدامة وتبوء الدور المنوط بهم في التخطيط والتدبير.

المطلب الثاني: الديمقراطية التشاركية في الجماعات المحلية

إن المجالس المحلية أصبحت عاجزة بمفردها عن مواجهة تحديات التنمية المحلية بفعل المطالب المالية مقابل تزايد الاحتياجات السكان وغيرها من العوامل، مما يستدعي التقارب بين مختلف الفاعلين

الديمقراطية التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر: مع الإشارة لدور المجتمع المدني

في التنمية المحلية عن طريق تنسيق الجهود وتفعيل الآليات القانونية للمشاركة الجماعية، ما دام الفضاء المحلي مجالا للعديد من المتدخلين سواء الدولة أو القطاع الخاص وغيرهما، حيث تبرز أهمية اعتماد الجماعات المحلية على ما يسمى بالمقاربة المندمجة، كآلية تنسيقية تهدف إلى تجميع الجهود بين كافة الفاعلين المحليين وتكامل أدوارهم، تفاديا للنظرة العمودية للعمل التنموي القائم على السياسة القطاعية المنعزلة.

لقد تأكد من خلال تجارب العديد من المجتمعات والدول أن لا تنمية بدون حكمة جيدة، ولا حكمة بدون مشاركة، ولا مشاركة بدون إرادة تعكسها النصوص المرجعية القانونية، وإذا ما نظرنا إلى واقع الديمقراطية التشاركية في الجزائر، نجدها تقاطع ديناميتين: الأولى بتزايد الطلب المجتمعي والمدني على المشاركة وبخاصة في المستويات المحلية، والثانية تتعلق بإرهاصات النزوع التشاوري والتشاركي. ولقد عملت الدولة الجزائرية على وضع تدابير وآليات ضمن أحكام قانوني البلدية والولاية (10/11 و 07/12)، وهذا قصد إشراك الفاعلين الاجتماعيين في إعداد برامج التنمية، ومنح الفرصة للمواطن للتعبير عن تصوراتته في المشاريع المستقبلية التي تهم منطقته، والمساهمة في رسم تخطيط تشاركي جماعي، فهذا الأخير يعتبر عنصرا أساسيا يكرس دور الجماعة المحلية في منظومة الحكامة المحلية¹⁷.

في قانون البلدية (10/11)، فقد ركز على القيم و مبادئ المقاربة التشاركية خاصة في جانبها المتعلق بإشراك المواطنين في العمل العام وذلك من خلال جعل نظام البلدية نظاما مفتوحا، حيث خصص بابا كاملا (الباب الثالث) تحت عنوان: "مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية"، والذي يضم أربع مواد (المواد من 11-14)، حيث أشار إلى آليات الديمقراطية التشاركية التي تمكن المواطن من المشاركة في تسيير شؤونه العمومية على المستوى المحلي (البلدية). أما بالنسبة لقانون الولاية (07/12)، فإنه لم يخصص بابا أو فصلا ينص فيه على مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم العمومية، غير أن المشرع جعل الولاية فضاء مكمل للبلدية في تقديم خدمة عمومية جوارية وتنظيمها كما جعلها أيضا مكانا لممارسة الديمقراطية المحلية ومشاركة المواطن.

المطلب الثالث: برنامج كابدال من أجل ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية

في سياق الإصلاحات المؤسساتية الكبرى التي اضطلعت بها الجزائر في السنوات الأخيرة، وبصفة خاصة إدماج الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية في دستور 2016، وقعت الجزائر اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للإتماء، في شهر ماي 2016،

يرمى إلى إشراك المواطنين والمجتمع المدني فى التسيير البلدى ومسار التنمية المحلية المستدامة والمندمجة.

"كابدال": ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية "هو برنامج" دعم قدرات الفاعلين فى التنمية المحلية"، يشرف عليه وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتمويل من طرف الشركاء الثلاثة يقدر ب 10 ملايين يورو، ما يقارب 2.5 مليون يورو من قبل الحكومة الجزائرية، 7.7 مليون يورو من قبل الاتحاد الأوروبى و170.000 يورو من قبل برنامج الأمم المتحدة.

يشمل هذا المشروع 10 بلديات نموذجية، وهى: تميمون (ولاية أدرار)، الخروب (ولاية قسنطينة)، أولاد بن عبد القادر (ولاية الشلف)، تيقزيرت (ولاية تيزي وزو)، غزوات (ولاية تلمسان)، مسعد (ولاية الجلفة)، جانت (ولاية إليزي)، جميلة (ولاية سطيف)، بابار (ولاية خنشلة) وبني معوش (ولاية بجاية)¹⁸.

يهدف هذا المشروع إلى تهيئة الظروف الملائمة من أجل حكامه بلدية تشاورية، مهمة بتطلعات المواطنين ومبنية على الشفافية والمشاركة. ستختبر هذه المقاربة النموذجية على مدى الأربع سنوات (2017-2020) فى البلديات النموذجية لرفع الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة إلى المستوى المركزى، لى تعمم بعد ذلك على جميع بلديات التراب الوطنى.

المطلب الرابع: مساعى الحكومة فى تعزيز الديمقراطية التشاركية

فى إطار تعزيز وترسيخ المسار الديمقراطى وفق المقاربة التشاركية، وضعت الحكومة السابقة- حكومة عبد المجيد تبون- من خلال مخطط عملها الذى عرض على المجلس الشعبى الوطنى، التزامها بمواصلة مسعاها الرامى إلى تعزيز دولة القانون وترقية الحريات والممارسات الديمقراطية، وذلك بمساعدة جميع الفاعلين السياسيين و المؤسسات المعنية.

وبصفتها حجر الزاوية لدولة القانون، أكدت الحكومة فى أحد محاور مخطط عملها على أن العدالة التى تعزز دورها بفضل الأحكام الدستورية الجديدة سيتواصل إصلاحها فى العمق قصد تعزيز استقلاليتها ودورها فى حماية المجتمع والحريات. وبغرض ترسيخ ثقافة الشفافية والممارسات الديمقراطية على مستوى مجمل مؤسسات الدولة، بما فيها الجماعات المحلية، تعترم الحكومة- فضلا عن مراجعة قانون البلدية وقانون الولاية- القيام بإعداد قانون يرمى إلى ترقية الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلى ومنح المواطن والأحزاب السياسية والحركة الجمعوية دورا مسؤولا وأكثر فعالية فى تنفيذ السياسات العمومية¹⁹.

الديمقراطية التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر: مع الإشارة لدور المجتمع المدني

وفي معرض الصحافة لمنندى رؤساء المؤسسات الصادر يوم الاثنين 2017/07/10، فتحت الحكومة أبوابها لاستقبال اقتراحات وأفكار المواطنين بخصوص الديمقراطية التشاركية التي تنوي وزارة الداخلية تجسيدها، عبر مشروع قانون ينتظر الإفراج عنه قريباً، من شأنه منح المواطنين حق المشاركة في كل القرارات المتخذة في تسيير الشؤون العامة على المستوى المحلي.

ودعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المواطنين إلى المساهمة في نص قانوني يعنى بالديمقراطية التشاركية، من خلال إرسال ملاحظاتهم وأفكارهم عبر البريد الإلكتروني للوزارة التي وضعت تحت خدمتهم، démocrate_particip@interieur.gov.d، وتعهدت مصالح بدوي، بالأخذ بكل هذه المساهمات وتضمينها في النص التشريعي، حيث تتكفل لجنة بمراجعة شاملة لكل المقترحات التي يقدمها المواطنون وصياغتها على شكل مواد قانونية.

كما طورت وزارة الداخلية والجماعات المحلية على المستوى المحلي، في إطار ترقية وتنفيذ سياسية جوارية جديدة، مقارنة تشاركية جديدة قائمة على إدماج المقاربة التشاركية في برامج التنمية المحلية. من خلال ما يلي:

- استكمال العملية النموذجية لإدماج المقاربة التشاركية في إعداد عمليات التدقيق الحسابي الاجتماعي الاقتصادي على مستوى 25 بلدية.
- تكوين حاملي شهادات على المستوى المحلي على المقاربة التشاركية.
- استكمال برامج دعم التنمية المحلية المدمجة على مستوى الولايات النموذجية (سطيف وميلة وخنشلة وتيبازة وباتنة وأم البواقي) في انتظار تعميم العملية.
- تنظيم ندوات ولقاءات حول ترقية المقاربة الإقليمية والتشاركية.

المبحث الثالث: العمل الجمعي والوظيفة التنموية

إن افتراض كون العمل الجمعي ما هو إلا نتاج لمدى حركية المجتمع، وتعبير ظاهري للتقلبات التي تفرزها احتياجاته الروحية و العلمية، وتلويح لما يبتغيه من آمال وما يحيط به من اكراهات، فإن هناك بعدين أساسيين يجب أن يتوفر في أي خلق أو كائن تنظيمي حتى نقول بانتمائه إلى موضوعه المجتمع المدني، هذان البعدان هما:

-الاستقلالية، وأساسها الاستقلالية عن الدولة.

- الفعالية، حيث إذا كانت الفعالية بدون استقلالية فلا وجود للمجتمع المدني، كما أن الاستقلالية بدون فعالية تلغي الوجود المادي للمجتمع المدني، فالفعالية هي التي تشيد بالقدرة على

التدخل لمقاومة فعل قائم، أو لتحسين شيء قائم، أو لتكريس صيرورة قائمة، أو لاقتراح صيرورة جديدة، المهم أن يكون هناك تدخل حقيقي مادي في الميدان وفي مواجهة المقررين.

المطلب الأول: أهمية العمل الجماعي في التنمية المحلية

هناك مستجدات أثرت على إمكانية وتوجهات التنمية عامة والتنمية المحلية خاصة، وبالتالي فإن دور الدولة ووظائفها تغير من مرحلة إلى أخرى، ومتطلبات التنمية والمتغيرات التي تطرأ عليها، وهذا بالضرورة يؤكد إلى إعطاء مساحة كافية للمجتمع المدني للقيام بدوره في العملية التنموية، وفي المقابل ضرورة تفاعل مؤسسات المجتمع المدني فيما بينها ومع المجتمع بصيغة قائمة من التوافق والمشاركة في خطط التنمية الحكومية.

أولاً: الترابط بين المجتمع المدني والتنمية المحلية:

لقي المجتمع المدني رواجاً أكاديمياً في العقدين الماضيين سواء على الصعيد العالمي أو العربي وقد مضى المجتمع المدني بعملية نشوء وارتقاء تاريخية في البنية الغربية التي ولد وتبلور فيها، وأصبح المجتمع المدني يقدم على أساس أنه مرجعية اجتماعية خارج الدولة أو تمرکز عملية اتخاذ القرار في الدولة، ووجود مؤسسات المجتمع المدني هي خطوة إيجابية من حيث تكامل الأدوار بين المؤسسات الحكومية والقطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي، و كما أنه دور تشاركي وتكميلي.

لقد كان لدولة الرفاهية بالغرب، وتحمل دولة ما بعد الاستعمار لمسؤولية التنمية بالجنوب، واقع الأثر على إقصاء للمجتمع المدني، فحسب تشارلز موراوي التي وصفت السياسة التدخلية للدولة بأنها سياسة أضرت في الواقع بالناس التي كانت تهدف إلى مساعدتهم، وذلك بنشوء الإتكالية وعدم الشرعية والفقر على المدى البعيد، وتبرهن موراوي على ذلك من الفرضية التي تقول: الناس يميلون إلى عدم القيام بعمل ما إذا كان هناك من يقوم به لأجلهم²⁰.

إن إحياء مفهوم المجتمع المدني بصياغته الجديدة لم يكن إلا نتاج أزمة، ففي حين كان لأحداث أوروبا الشرقية الفضل في تسليط الضوء على المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي، فإن أزمة دولة الرفاهية في أوروبا الغربية قبل سنوات هي التي أدت إلى إحياء مفهوم المجتمع المدني من جديد. ومع هذا التطور برزت أدوار جديدة وعديدة منوط بها للمجتمع المدني، بعضها متعلق بالتحول الديمقراطي والبعض الآخر ذو صلة بالشق التنموي لا سيما تلك المتعلقة بالتنمية المحلية.

لقد أصلح المجتمع المدني ملازماً للدولة الحديثة، حيث أنه لم يعد الحديث عن علاقات مباشرة بين المواطن والدولة، بل أصبح الحديث عن علاقات غير مباشرة تتوسطها مؤسسات وتنظيمات

الديمقراطية التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر: مع الإشارة لدور المجتمع المدني

المجتمع المدني، فهي تعتبر وسيط اجتماعي للتنمية والتحديث وأداة أنسب للمساهمة في إيصال انشغالات المواطنين للسلطات بطريقة سلمية.

يعد المجتمع المدني فاعل أساسي للنهوض بالأعمال الاجتماعية المحلية، وتأكيد الفاعلية السياسية للمواطن، خصوصا بعد أن تأكد دوره في معرفة حاجيات ومتطلبات المجتمع المحلي، نظرا لاحتكاكه بواقع المواطن وقدرته الفعالة على متابعة وصياغة وتنفيذ المبادرات التنموية التي تحل مشاكل المجتمع ومساهمة المجتمع المدني الهامة في تنقيف المجتمع بقضاياها التي تقترب من واقعه، ودعم التدبير العقلاني للموارد والمشاريع التنموية في إدارة الشؤون المحلية، من خلال إظهار الأنماط التسييرية الأكثر تفضيلا لدى المواطن²¹.

ثانيا: البعد التنموي للمجتمع المدني وفق مقاربة تشاركية:

تؤكد معظم الأدبيات السياسية والاجتماعية في الوقت الحاضر على محورية مفهوم المقاربة التشاركية كطريق لإشراك الحركة الجمعوية في تدبير الشأن المحلي، ويتم تعريفها على أنها إحدى منهجيات العمل المرتبطة بتدبير الشأن المحلي والوطني ضمن مسلسل تواصل يمكن الأفراد والأطراف المعنية من تحديد احتياجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم، ويؤدي إلى قرارات مركزة تأخذ في عين الاعتبار حسب الإمكان آراء وتطلعات كل المجموعات والأطراف المعنية²².

إن الوظيفة الوسائطية باعتبارها أبرز وظائف المجتمع المدني هي التي ترسم البعد التشاركي لفعالياته في الصيرورة التنموية، هذه الفعاليات تلعب دورا وسائطيا ذو وجهين: الأول بين الفرد والدولة الثاني بين الفرد والجمعيات التنموية، وذلك من منطلق أنها تسعى إلى التحفيز وبإيجابية على تبني ثقافة التشارك على مستوى خلق المبادرات واقتراح البرامج وبلورة المشاريع، وبالتالي دعم الإبداع التنموي، وذلك بالرجوع إلى قدرة جمعيات المجتمع المدني في القيام بدراسات ميدانية، تعطي الجواب الشافي على احتياجات الفئات المستهدفة والفعاليات الأخرى المشاركة في صياغة المقاربات التنموية (الدولة، القطاع الخاص، المجتمع المدني).

في هذا الصدد تشكل جمعيات المجتمع المدني التي قامت في وقت سابق بإنجاز مشاريع تنموية على المستوى المحلي والوطني بنكا قيما للمعطيات، مما يساعد التجارب اللاحقة على الاستفادة منها من حيث الوقوف أمام الحصيلة والمردودية والعقبات، وبالتالي التوفر على القدرة الاستشرافية في إيجاد الحلول ورسم الآفاق.

لقد اتضح جليا، من خلال الدراسات الميدانية والمعينة اليومية، أن التنمية الحقيقية لا تكون إلا بتفعيل أدوار الفاعلين والشركاء المحليين كل حسب اختصاصه وفي إطار تكاملي، وهذا ما أكدته

الديمقراطية التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر: مع الإشارة لدور المجتمع المدني

التقارير بما فيها التقرير العام لخمسين سنة من التنمية البشرية، إذ أن الجماعات المحلية التي أريد لها أن تكون رافعة للتنمية المحلية لا يمكن أن تواجه جميع التحديات والعوائق التي يزيد من حدتها قلة الوسائل المالية وكذلك البشرية.

كذلك الشأن بالنسبة لمؤسسات المجتمع المدني التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحل محل الجماعات المحلية لكونها تنظيم مدني مبني على التطوع الإرادي، ولا تعكس إلا توجهاتها الخاصة، ناهيك عن عدم مقدرتها على حل المعضلة الاجتماعية. غير أن الجمعيات يمكن أن تكون مكمل للجماعات المحلية مع الشركاء الآخرين بما اكتسبته من تجربة في تدبير الشأن المحلي، وبفعل كفاءتها في إرساء ثقافة التضامن والعمل التطوعي وتنظيم و تعبئة وضمان انخراط ومساهمة السكان، لما تتوفر عليه من خبرة في مجال التشخيص وتحديد الاحتياجات، وتنفيذ ومواكبة البرامج، وإنجاح الخطط التنموية، بالإضافة إلى القدرة الاقتراحين النابعة من قربها من السكان المعنيين²³.

المطلب الثاني: متطلبات الدور التنموي للمجتمع المدني

في إطار منظومة التغيير والإصلاح للمساهمة في عملية التنمية التشاركية، فإن النقاش أو بالأحرى المسؤولية لا تقع فقط على عاتق الدولة، بل تقع أيضا على المجتمع المدني، خاصة في ظل الأعباء والأدوار الجديدة التي أصبحت ملقاة على هذا الأخير.

أولا: فيما يتعلق بالدولة:

باشرت الجزائر إصلاحات سياسية في إطار المبادرة التي أعلن عنها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة السابق في خطابه الموجه للشعب بتاريخ 15 أفريل 2015 وتجسدت في حزمة قوانين من بينها القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات، فإن هذا القانون بدلا من أن يعطي مزيدا من الحرية والاستقلالية كرس تدخل الحكومة في العمل الجمعي بالتشديد في شروط وإجراءات التأسيس أو تعديل النظام الداخلي والتعامل مع الجهات الأجنبية، بالإضافة إلى الصلاحيات الواسعة التي تمكن الحكومة من حل الجمعيات وتجميد نشاطها، خصوصا باستعمال القانون لمصطلحات مبهمه مثل المساس بالهوية الوطنية والوحدة الوطنية.

ولتدارك هذه النقائص حاول التعديل الدستوري لسنة 2016، إعادة الاعتبار لمنظمات المجتمع المدني عندما نص على ترقية القانون المتعلق بالجمعيات إلى قانون عضوي، حيث جاء في المادة 54 منه: "يحدد القانون العضوي شروط وكيفيات إنشاء الجمعيات"²⁴.

وبالنسبة للشراكة مع المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي، وخاصة كيفية تدعيم المجتمع المدني للبلدية والولاية في إدارتهما للتنمية المحلية، فقانون البلدية (10/11) يحصر مشاركة المجتمع

الديمقراطية التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر: مع الإشارة لدور المجتمع المدني

المدنى من خلال لجان البلدية وإمكانية الاعتراض على مداولات المجلس الشعبى البلدى على تعليقها والطنن ضدها قضائيا، إضافة أنه لم يضع أي آلية لمشاركة المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية التي تضطلع بها المجالس المحلية المنتخبة أساسا. فإن كان المشرع قد رسم الطابع الاستشاري للجان البلدية، إلا أنه لم يلزم المجلس بالاستعانة بالمنظمات المختصة من أجل استشارتها لاطلاعها على مشاريع التنمية في البلدية، ولأخذ اقتراحها حول أولويات المشاريع التي تهم المجتمع المحلي²⁵.

ثانيا: فيما يتعلق بالعمل الجمعي:

يشكل العمل الجمعي ركيزة أساسية من ركائز تفعيل المجتمع المدني الذي يهدف الجميع إلى تكريس أهدافه وبلورة غايته، وذلك بالنظر إلى الدور الريادي والأهمية القصوى التي تنهض بها فعاليات المجتمع المدني في ضبط العلاقة مع الدولة، والمساهمة الكبيرة في إعادة إنتاج حقل السلطة على مستوى الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وحتى الثقافية، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن المجتمع المدني والدولة ليس مفهومين متقابلين، بل هما مفهومين متلازمان ومتكاملان ومنصهران في بوتقة واحدة، إذ لا يمكن لهيئات المجتمع المدني أن تحقق الرسالة المنوطة بها والمرسومة في إستراتيجيتها الأفقية والعمودية، دون الاستناد والارتكاز على الدولة، وفي المقابل يصعب أن نبني دولة قوية بدون اللجوء إلى مشاركة الفعاليات المدنية فلا مجتمع مدني قوي بدون دولة قوية والعكس صحيح.

أصبحت مشاركة المجتمع المدني في المخططات التنموية ضرورة تفرضها مقتضيات التسيير التشاركي للجماعات المحلية، وبحسب وصف الأمم المتحدة لمشاركة المجتمع المدني في العملية التنموية، أنه أحد الركائز التي تبنى عليها التنمية والتقدم الاجتماعي، لأن الفاعل المدني يدرك الإمكانيات المتاحة للتنمية في جميع النواحي، فمشاركته في المشاريع والمخططات التنموية تخلق نوع من القناعة لدى الأفراد أن هذه البرامج والمشاريع جاءت لإشباع حاجاتهم، فهي بذلك تولد لديهم نوع من الإحساس بالمسؤولية، ما يساعد في نجاح هذه المشاريع وتطورها²⁶.

وعلى هذا الأساس، تضطلع الجمعيات بدور ريادي كفاعل في مجال التنمية المحلية، بالنظر للمكانة التي أصبحت تحتلها كفاعل محوري ضمن السياق التنموي العام، إضافة لطبيعة أنشطتها وتدخلاتها التي تندمج في عدة أبعاد، أهمها²⁷:

- **القرب:** غالبا ما تنشط الجمعيات محليا بالإحياء التي تعرف صعوبات، وبالمجالات القروية التي تعاني العزلة والتهميش. وباعتبار منخرطها ينتمون إلى في الغالب للوسط المحلي الذي ينشطون فيه، فهم أدري بالحاجيات المطلوبة الاستجابة إليها، وبالتالي تشكل هدفا تسعى الجمعيات تحقيقه.

الديمقراطية التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر: مع الإشارة لدور المجتمع المدني

- **الشمولية:** انطلاقا من كون الهدف الأسمى للنشاط الجمعي كيفما كان هو تحسين ظروف الحياة بالوسط العمراني، فمفهوم التنمية المحلية لديهم يلامس كل مكونات التنمية البشرية بإبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها.
- **الاستدامة:** يعتمد مفهوم التنمية المحلية لدى المنتخبين السياسيين على المدى القصير، مما يتعارض أصلا مع المنطق التنموي في بعده الزمني، على عكس الجمعيات التي ينخرط نشاطهم التنموي على المدى البعيد، وذلك لرصد آثار مشاريعهم محليا على امتداد الزمن.
- **التضامن:** تحت غالبية مؤسسات المجتمع المدني في أنظمتها الداخلية وفي مواثيقها الأخلاقية على العمل في احترام تام للقيم الإنسانية. فبعد الاقتصاد الاجتماعي الذي استجاب خلال القرن التاسع عشر لبعض التحديات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بحاجيات السكان الأساسية، برز مفهوم الاقتصاد التضامني لمواجهة تحديات جديدة، ووظف نفس الآليات - الجمعيات -، وكرس وسائل عمومية وخاصة، لتحقيق التضامن الاجتماعي والمحلي، من خلال إشراك المجتمع المدني في إعداد وانجاز وتقييم المشاريع التنموية التي تهمهم.
- إن المقاربة التشاركية تتميز بعدة مزايا، تساهم في ترقية وتنشيط العمل الجمعي في ميدان التنمية المحلية، وذلك بحكم أنها تساهم في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان، وكذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها، وتساعد في تفادي التصادم الذي ينجم أحيانا عندما تتعارض مقترحات ومشاريع الجهات الرسمية مع طموحات وتطلعات السكان على المستوى المحلي، إضافة إلى أنها تمد الخبراء بجدوى وأهمية المشاريع المقترحة وكذا فعاليتها²⁸.

الخاتمة:

يعتمد دور التنظيم المحلي في تحقيق التنمية المحلية إلى حد بعيد إلى وجود بيئة مناسبة قائمة على توفر عنصر التوازن والتعاون، وتكامل الأدوار بين مختلف القوى والفواعل المحلية فيما بينها وبين الدولة، الأمر الذي يتطلب وجود دائرة للنهوض المشترك بينها. وهكذا تتيح الديمقراطية التشاركية فرصة الشراكة المتساوية لمختلف القوى الفاعلة ضمن المجال المحلي، حيث يلعب النسيج الجمعي دورا محوريا في تعبئة الأفراد والجماعات في سبيل العمل من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، فنجاح أهداف التنمية المحلية يتوقف أساسا على جهود الإرادة الذاتية لعناصره، غير أن ذلك لا يلغي الدور الذي تلعبه السلطة المركزية كمشرع على خطة التنمية الوطنية الشاملة، من خلال توفير الإطار القانوني والمؤسسي الذي يدعم قدرة السلطة المحلية على مواجهة مشاكلها. كما يتطلب التفكير في الممارسة الديمقراطية التشاركية المحلية التي توفر حد أدنى من الأنساق الاجتماعية، كما أنها تعزز قيم

الديمقراطية التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر: مع الإشارة لدور المجتمع المدني

المشاركة والمواطنة وترسيخ عملية البناء الذاتي للمجتمع، ومنه فتعزيز قيم المواطنة في الديمقراطية التشاركية المحلية، تؤكد على أن الإنسان كوعي فاعل ومسؤول ومؤثر في بيئته.

الهوامش:

- ¹ عبد المجيد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 13.
- ² العنابي عز الدين، الديمقراطية التشاركية أو حكمة المساهمة في المجهود التنموي المحلي: رهانات وتحديات الفاعل الجمعي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 120، يناير-فبراير 2015، ص 117-118.
- ³ عبد اللاوي عبد السلام، دور المجتمع لمدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايته المسيلة وبرج بوعريريج، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية- قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011، ص 55.
- ⁴ المعاني أيمن عودة، الإدارة المحلية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 144.
- ⁵ بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية دراسة حالة تونس- الجزائر- المغرب نمودجا، ط1، الحامد للنشر والإشهار، عمان، 2015، ص 55-57.
- ⁶ زاوي رفيق، الديمقراطية التشاركية: دراسة في جينالوجيا وتطور المفهوم، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 10، ص 91.
- ⁷ محمد صافو، مقدم ابتسام، الديمقراطية التشاركية: الإشكالية التنموية من منظور تشاركي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 04، العدد 02، 2019، ص 64.
- ⁸ Bevort Antoine, **Pour une démocratie participative**, La bibliothèque du citoyen, presses de PO, Paris, 2002, p 43-57.
- ⁹ جيدر أنطوني، ت: شوقي جلال، بعيدا عن اليسار واليمين مستقبل السياسات الراديكالية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد 286، أكتوبر 2002، الكويت، ص 146-147.
- ¹⁰ جيدر أنطوني، ت: محمد محي الدين، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص 143.
- ¹¹ بشارة عزمي، المجتمع المدني دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 131.
- ¹² غريغوان حداد المطران، وآخرون، فكرة المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، مؤسسة فريديش ايبيرت، أبريل 2004، ص 46-47.
- ¹³ الصبيحي أحمد شكر، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 25.
- ¹⁴ سويقات الأمين، بن الشيخ عصام، إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي- حالة الجزائر والمغرب- دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي، مأخوذ من كتاب الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية - دراسة حالة تونس الجزائر والمغرب نمودجا، المرجع السابق، ص 55-57.
- ¹⁵ لخيار زهير، الحكامة والديمقراطية التشاركية: أيهما بشكل وعاء للآخر؟، السياسات العمومية، مجلة الحوار بين الجامعة والفاعلين، المحدثية، العدد 14- شتاء 2015، ص 26-28.

الديمقراطية التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر: مع الإشارة لدور المجتمع المدني

¹⁶ التركي إبراهيم ، وآخرون، المقاربة التشاركية مدخل أساسي للتنمية الاجتماعية واستدامة الموارد الطبيعية حالة منطقة زعير، مأخوذ من كتاب الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبل، أشغال الدورة الثالثة لمنندى التنمية والثقافة لإغزران، فاتح يونيو 2013، ص 176.

¹⁷ لحرش كريم، الميثاق الجماعي الجديد: نحو حكمة محلية لجماعة الغد، منشورات سلسلة اللامركزية والإدارة الترابية، الرباط، العدد 17، 2012، ص 185.

¹⁸ بطاقة تعريفية بمشروع كابدال، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.interieur.gov.dz/images/Fiche-infis-ARABE.pdf> ، تاريخ التصفح: 2020/09/20.

¹⁹ حارش كهينة، تبون يعرض مخطط حكومته الليلة بالمجلس الشعبي الوطني: السكن، الصحة ومراجعة سياسة الدعم، جريدة الجمهورية، العدد 6312، بتاريخ 20/06/2017، ص 03.

²⁰ موراي تشارلز، ت: صلاح عبد الحق، مفاهيم الليبرترارية وروادها الفردية والمجتمع المدني، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، 2008، ص 117-119.

²¹ سويقات الأمين، بن الشيخ عصام، المرجع السابق، ص 71.

²² زيانى صالح، تفعيل العمل الجمعي لمكافحة الفساد و إرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر، مجلة المفكر، العدد 4، 2009، ص 58.

²³ البهالي خالد، الحكامة التشاركية: قراءة في المفهوم وفي الجوانب الإجرائية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 101، نونبر-دجنبر 2011، ص 141.

²⁴ سويقات الأمين ، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالتي الجزائر والمغرب، دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، جوان 2017، ص 247.

²⁵ بوجلال عمر، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014 الواقع وآليات التفعيل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص الدراسات السياسية المقارنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015، ص 175.

²⁶ وناس المنصف، مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1991، ص 81.

²⁷ العنابي عز الدين، مرجع سابق، ص 119.

²⁸ زيانى صالح، مرجع سابق، ص 59.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1- عبد المجيد عبد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

2- المعاني أيمن عودة، الإدارة المحلية ، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

3- بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية دراسة حالة تونس- الجزائر- المغرب نموذجا، ط1، دار الحامد للنشر والإشهار، عمان، 2015.

الديمقراطية التشاركية وآفاق النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر: مع الإشارة لدور المجتمع المدني

- 4- Bevort Antoine, **Pour une démocratie participative**, La bibliothèque du citoyen, presses de PO, Paris, 2002.
- 5- جيندر انطوني، ت: شوقي جلال، بعيدا عن اليسار واليمين مستقبل السياسات الراديكالية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 286، أكتوبر 2002.
- 6- جيندر انطوني، ت: محمد محي الدين، الطريق الثالث تجديد الديمقراطية الاجتماعية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2010.
- 7- بشارة عزمي، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- 8- غريغوان حداد المطران، وآخرون، فكرة المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، مؤسسة فريديش أيبيرت، أبريل 2004.
- 9- الصبيحي أحمد شكر، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- 10- سويقات الأمين، بن الشيخ عصام، إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي - حالة الجزائر والمغرب - دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي، مأخوذ من كتاب الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية - دراسة حالة تونس الجزائر والمغرب نموذجا، مرجع سابق.
- 11- التركي إبراهيم وآخرون، المقاربة التشاركية مدخل أساسي للتنمية الاجتماعية واستدامة الموارد الطبيعية حالة منطقة زعير، مأخوذ من كتاب الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، أشغال الدورة الثالثة لمنندى التنمية والثقافة لإعزران، فاتح يونيو 2013.
- 12- موراي تشارلز، ت: صلاح عبد الحق، مفاهيم الليبيرتارية وروادها الفردية والمجتمع المدني، ط1، رياض الريس للكتاب والنشر، 2008.
- 13- وناس المنصف، **مفهوم المشاركة السياسية في المغرب العربي**، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1991.

ثانيا: الرسائل والمذكرات

- 1- عبد اللاوي عبد السلام، دور المجتمع لمديني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايي المسيلة وبرج بوعريريج، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010-2011.

2- بوجلال عمر، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية في الجزائر 1989-2014 الواقع وآليات التفعيل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص الدراسات السياسية المقارنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014-2015.

ثالثا: المقالات والجرائد

- 1- العنابي عز الدين، الديمقراطية التشاركية أو حكمة المساهمة في المجهود التنموي المحلي: رهانات وتحديات الفاعل الجمعي، منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 120، يناير-فبراير 2015.
- 2- زاوي رفيق، الديمقراطية التشاركية: دراسة في جينالوجيا وتطور المفهوم، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 10.
- 3- صافو محمد، مقدم ابتسام، الديمقراطية التشاركية: الإشكالية التنموية من منظور تشاركي، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، المجلد 04، العدد 02، 2019.
- 4- لحرش كريم، الميثاق الجماعي الجديد: نحو حكمة محلية لجماعة الغد، منشورات سلسلة اللامركزية والإدارة الترابية، الرباط، العدد 17، 2012.
- 5- لخيار زهير، الحكامة والديمقراطية التشاركية: أيهما يشكل وعاء للآخر؟، السياسات العمومية، مجلة الحوار بين الجامعة والفاعلين، العدد 14- شتاء 2015، المحمدية.
- 6- حارش كهينة، تبون يعرض مخطط حكومته الليلة بالمجلس الشعبي الوطني: السكن، الصحة ومراجعة سياسة الدعم، جريدة الجمهورية، العدد 6312، بتاريخ 20/06/2017.
- 7- زياني صالح، تفعيل العمل الجمعي لمكافحة الفساد وإرساء الديمقراطية المشاركة في الجزائر، مجلة المفكر، العدد 4، 2009.
- 8- البهالي خالد، الحكامة التشاركية: قراءة في المفهوم وفي الجوانب الإجرائية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 101، نونبر-جنبر 2011.
- 9- سويقات الأمين، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية: دراسة حالي الجزائر والمغرب، دفاتر السياسة والقانون، العدد 17، جوان 2017.

رابعا: المواقع الإلكترونية

بطاقة تعريفية بمشروع كابدال، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.interieur.gov.dz/images/Fiche-infis-ARABE.pdf> ، تاريخ

التصفح: 2020/09/20